مجلس الأمن

مؤقت

السنة الحادية والسبعون

الجلسة **٧٧٨١**

الثلاثاء، ٤ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠.

نيويورك

الرئيس	السيد تشوركين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إسبانيا	السيد غونثاليث دي ليناريس بالو
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2016/812)

1630712 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالروسية): بما أن هذه هي أول جلسة علنية للمجلس لشهر تشرين الأول/أكتوبر، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، بالنيابة عن المجلس، بسعادة السفير جيرارد فان بوهيمن، الممثل الدائم لنيوزيلندا، على عمله في رئاسة مجلس الأمن خلال شهر أيلول/سبتمبر. وأنا على ثقة من أنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير فان بوهيمن ووفد بلده على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أدارا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2016/812)

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/812، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

أعطي الكلمة الآن للسيد لادسوس.

السيد لادسوس (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي، على إعطائي هذه الفرصة لإحاطة مجلس الأمن علما بشأن الحالة في دارفور. يتضمن أخر تقرير للأمين العام (S/2016/812)، الصادر في ٢٧ أيلول/سبتمبر، معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية في الحالة. ولذلك، أود أن أركز اليوم على بعض أبرز النقاط في التقرير وعلى العديد من الأحداث الهامة التي وقعت في الأسبوع الماضي.

أولا، فيما يتعلق بالحالة الأمنية، يجب أن نعترف بأن الحالة في منطقة جبل مرة في وسط دارفور لا تزال متقلبة. وقد خفت بدرجة ما حدة المعارك بين القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد والتي كانت قد دارت خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو، ولكنها لم تتوقف تماما. فمنذ حزيران/يونيه، حدثت مناوشات جديدة وعمليات قصف جوي متكررة في المنطقة. وهناك شعور بأن الحالة الأمنية قد تدهورت في ١٧ أيلول/سبتمبر، عندما وردت تقارير عن اندلاع قتال عنيف حول قولو وقلدو، الواقعتين إلى الشمال الشرق من نيرتيتي في وسط دارفور. وحدثت أيضا اشتباكات أخرى في غرب جبل مرة، تعرضت خلالها تسع قرى على الأقل للهجوم.

وللأسف، فإن العملية المختلطة فلاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لا يمكنها تأكيد هذه التقارير أو تقييم الحالة العسكرية بأي قدر من الدقة وذلك بسبب، وأجد لزاما علي أن أكرر ذلك، استمرار حكومة السودان في فرض قيود على الوصول. بيد أننا على بينة بما يجري في الميدان. وكما تظهر الاشتباكات الأخيرة على ما يبدو، فإن قوات الحكومة السودانية لم تنجح منذ بدء هجومها في كانون الثاني/يناير إلا بصورة جزئية فحسب في تحقيق هدفها المتمثل في إجبار المقاتلين في صفوف جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد

على ترك قواعد عملياتهم عند سفوح جبل مرة. والقتال المستمر خلال الأسابيع الأخيرة أمر مثير للقلق بشكل واضح، نظرا لأن موسم الجفاف الذي بدأ للتو عادة ما يكون الوقت الأمثل لشن عمليات عسكرية واسعة النطاق.

وعلاوة على ذلك، تلقينا معلومات محدودة ومتضاربة عن جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد.

ولا تزال الحركة تنكر أنها فقدت أراض ومنيت بخسائر في جبل مرة، بينما تؤكد الحكومة أن المنطقة بأسرها تحت سيطرة القوات النظامية وأن هجمات المتمردين الأخيرة ليست سوى محاولات يائسة للإيهام بأن حركة عبد الواحد قد نجت سياسياً وعسكرياً.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد ظلت الحالة الأمنية في أنحاء أخرى من دارفور هادئة ولكن مع تصاعد موسمي متفرق للعنف بين الرعاة والمزارعين بشأن استخدام وإدارة المياه والمراعي. واندلع العنف القبلي وضمن القبيلة الواحدة في بعض المناطق الساخنة وسط انخفاض في عدد النزاعات الواسعة النطاق. وواصلت السلطات المحلية اتخاذ تدابير لاحتواء الحالة من خلال تيسير اتفاقات السلام وضمان وجود القوات الحكومية في المناطق الأكثر حساسية. كما أعلنت الخرطوم استراتيجية لمعالجة النزاعات القبلية والحد من الإجرام بتنظيم حمل الأسلحة وضبطه، في جملة تدابير أخرى. ومن المؤكد أن ذلك اعتراف مشجّع بخطورة الحالة.

لكن، بخلاف تلك التدابير، لا تزال التحديات المعقدة في مجال الحوكمة والتنمية تحتاج إلى معالجة لمحاولة استعادة النسيج الاجتماعي والتعايش السلمي بين القبائل في منطقة شلّها النزاع المستمرّ منذ أكثر من عقد. ولا تزال العملية المختلطة تدعم مبادرات الحكومة المركزية والحكومات المحلية من أجل استعادة السلام والاستقرار في المجتمعات المحلية.

وبطبيعة الحال، لا تزال البعثة تركّز على الأهداف الأساسية التي حددها المجلس - وهي حماية المدنيين. ولا يسعني إلا أن أدعو حكومة السودان والمجتمع الدولي إلى العمل بشكل وثيق، والتعاون الجيد، للتصدي لجميع هذه التحديات.

وبالانتقال للحديث عن الزاوية الإنسانية، فلا يزال أثر النزاع كبيراً. منذ استئناف القتال، كما ذكرت في وقت سابق، في قولو وقلدو في ١٧ أيلول/سبتمبر، قدّرت الوكالات الإنسانية أن حوالي ٥٠٠ ٥ من الأشخاص المشردين حديثاً، ومعظمهم من النساء والأطفال، وصلوا إلى مخيم شمال نيرتيتي للمشردين داخلياً، على الرغم من أن وجهاء المجتمعات المحلية في المخيمات يبلغون عن أعداد أكبر - تصل إلى ٥٠٠ ١٢ شخص. وهناك تقارير أخرى عن ٠٠٠ ٤ شخص آخر وصلوا إلى بلدة قلدو. وفي هذه المرحلة، لا يمكن التحقق من الأرقام المبلغ عنها. وقد أصدرت السلطات المحلية تعليمات إلى الوكالات الإنسانية بأن تقصر أنشطتها على الحالات القديمة المقررة، وألا تحقق أو تسجّل أو تتشاطر المعلومات المتعلقة بالمشردين داخلياً الوافدين حديثاً. وعلاوة على ذلك، فإن المنظمات الدولية غير الحكومية أفادت بأن جميع البعثات بين نيرتيتي وقلدو أوقفت حتى إشعار آخر.

وعلى الرغم من هذه القيود في الوصول والإبلاغ، تواصل العملية المختلطة تيسير تقديم المساعدة الإنسانية من خلال الدعم اللوجستي والحماية، مع إشراك الأطراف لوقف الأعمال العدائية فوراً ولتسمح الحكومة بالوصول الفوري والكامل ودون عوائق إلى مناطق النزاع في جبل مرة.

وبالتحوّل إلى الحالة السياسية، كما يذكر الأعضاء، فقد وقّع أعضاء نداء السودان اتفاق خريطة الطريق في أديس أبابا في ٨ آب/أغسطس. ثم عقد فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ محادثات بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال وحركة العدل والمساواة وجيش تحرير

السودان/فصيل مني مناوي. وعُقدت تلك المحادثات في الفترة من ٩ إلى ١٤ آب/أغسطس للنظر في مشاريع الاتفاقات بشأن وصول المساعدات الإنسانية ووقف الأعمال العدائية في كل من دارفور والمنطقتين. وعُلّقت المحادثات على المسارين حتى إشعار آخر بعد استمرار الخلافات بين الأطراف.

وفي مواجهة هذا المأزق، واصل الفريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ والمبعوث الخاص والعملية المختلطة عملهم مع الأطراف لمحاولة رأب الصدع. وفي بداية أيلول/سبتمبر، عقدت العملية المختلطة مشاورات مع قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال وحركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل مني مناوي في كمبالا. وبعد أن ذكرت الأطراف مجدداً المسائل الخلافية في المحادثات، أشارت إلى أنه إذا أظهرت الأطراف المرونة الكافية بشأن مسألتين – الإفراج عن أسرى الحرب وآلية الإشراف على المساعدة الإنسانية – فسيكون ممكناً التوصل إلى اتفاق.

ومن المتوقع أن تسافر الحكومة والحركات المسلحة في دارفور، جنباً إلى جنب مع العملية المختلطة، إلى الدوحة للعمل مع حكومة قطر بشأن سبل المضي قدماً. وعقد الفريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ أيضاً جولة جديدة من المشاورات غير الرسمية في أديس أبابا في نهاية الأسبوع الماضي. وللأسف، فإن جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد لا يزال خارج عملية التفاوض، ولم تجرِ أي مشاورات مع قيادته منذ الاجتماع الأخير مع الممثل الخاص المشترك للعملية المختلطة الذي عقد في تموز/يوليه الماضي في باريس.

وفي الوقت نفسه على أرض الواقع في دارفور، استضاف الرئيس البشير في ٧ أيلول/سبتمبر رئيسي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وأمير قطر في احتفال بمناسبة انتهاء السلطة الإقليمية لدارفور. وفي تلك المناسبة، أعلن عن حقبة جديدة من السلام والاستقرار في دارفور. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، أصدر الرئيس مرسوماً يحل رسميا السلطة الإقليمية لدارفور وجميع الهيئات المنشأة بموجب وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، مع استثناءات قليلة. وفي اليوم نفسه، وكما سبق وأن وعد الرئيس البشير، أطلقت الحكومة سراح ٢١ طفلاً زعمت أنهم أسروا في اشتباكات مع حركة العدل والمساواة في عام ٢٠١٥.

وفيما يتعلق بالحوار الوطني، تلقى الرئيس البشير رسمياً في ٢٦ أيلول/سبتمبر توصيات من مؤتمر الحوار الوطني ،تعهد بتنفيذها عقب اختتام المؤتمر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. وفيما لا تزال هناك خلافات سياسية بشأن الموعد النهائي، ولا تزال نداء السودان – كما تسمي نفسها – على رفضها لمؤتمر الحوار الوطني، تظلّ العملية السياسية مقيدة بشدة.

ولكن يسرّني أن أبلغ عن وجود تحسّن نسبي في إصدار التأشيرات لأفراد العملية المختلطة وإتمام إجراءات الإفراج عن حاويات حصص الإعاشة لقواتنا. ومع ذلك، ما زالت كمية كبيرة من المعدات المملوكة للأمم المتحدة وللوحدات موجودة في ميناء بورتسودان، مما يستمرّ في إعاقة الفعالية التشغيلية للبعثة. وخلال اجتماعاتي الأخيرة مع المسؤولين في حكومة السودان، وعدوا بأن يتم اتخاذ تدابير لمعالجة العوائق البيروقراطية والإجرائية وضمان الإفراج عن هذه الشحنات.

وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، سيستأنف الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وحكومة السودان انخراطهم بشأن استراتيجية الخروج استناداً إلى المعايير التي حددها مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي. وستكون الخطوة الحاسمة في هذه العملية هي وضع معايير متفق عليها لقياس التقدم نحو النقاط المرجعية للعملية المختلطة المتفق عليها عقب الانعقاد الأخير للفريق العامل المشترك، في أيار/مايو.

إن إنهاء المعاناة الطويلة الأمد للسكان المدنيين في دارفور يجب أن تظل الأولوية الرئيسية للمجتمع الدولي. وفي هذا السياق، ندرك الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة

الكيميائية ضد المدنيين من جانب قوات حكومة السودان في جبل مرة، على النحو الوارد في تقرير منظمة العفو الدولية الذي صدر في ٢٩ أيلول/سبتمبر.

ولم نجد أي أدلة تتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية في جبل مرة. وفي الوقت نفسه، وكما يعلم أعضاء المجلس، عملت حكومة السودان باستمرار على منع وصول العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إلى مناطق النزاع في جبل مرة، الأمر الذي حال بوضوح دون تمكنها من القيام بالرصد الفعال والإبلاغ عن آثار القتال.

وينبغي لي أن أشير إلى أن تقييما أوليا لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد خلص إلى أنه من دون توفير المزيد من المعلومات أو الأدلة، يتعذر عليها في هذه المرحلة استخلاص أي استنتاجات استنادا إلى مضمون تقرير منظمة العفو الدولية. ولذلك، فإنني أشجع حكومة السودان، وهي طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، على التعاون التام في أي تحقيق تجريه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مستقبلا، حيث أن الحكومة في الخرطوم أعربت في الواقع عن استعدادها للقيام بذلك في بياناتها لوسائط الإعلام عقب نشر التقرير، الأمر الذي يبرز الحاجة الماسة جدا إلى وقف الأعمال العدائية في دارفور وضرورة أن يتصرف مجلس الأمن على نحو موحد لوضع حد للنزاع المسلح في المنطقة.

وختاما، أؤكد أنه، بتوقيع جميع الأطراف على خريطة الطريق السياسية التي اقترحها الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ، نكون قد خطونا خطوة هامة إلى الأمام في عملية السلام. وثمة حاجة الآن إلى توطيدها وينبغي للأطراف من الآن فصاعدا تنفيذ الوثيقة نصا وروحا على حد سواء والتعهد باستئناف المفاوضات من أجل التوصل بسرعة إلى اتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية وطرائق إيصال المساعدات الإنسانية إلى مناطق النزاع. وأدعوها إلى الإصغاء بانتباه إلى آمال الناس، تلك الآمال التي تتمحور حول السلام والاستقرار وتوفير معيشة أفضل إلى حد ما من خلال التنمية. وما زلنا على قناعة بأن مجلس الأمن سيقدم كل الدعم اللازم للجهود التعاونية التي يبذلها الوسطاء الدوليون لتحقيق تلك الأهداف.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد لادسوس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لعضو المجلس الذي يود أن يدلي ببيان.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): طلبت الكلمة استنادا إلى الفهم بأن هذه الإحاطات الإعلامية لأعضاء مجلس الأمن يمكن أن تستفيد كذلك من إعراب الأعضاء عن آرائهم، من دون المساس بالمشاورات التي ستعقبها والتي يمكننا خلالها معالجة المسائل التي تتطلب مزيدا من السرية.

وإذ أن هذه أول مرة آخذ فيها الكلمة في ظل رئاستكم، سيدي، فإنني أهنئكم على تحمل هذه المسؤولية الجديدة. كما إنني أتعهد بدعم وفد بلدي الكامل. وفي الوقت نفسه، أود أن أشكر السفير جيرارد فان بوهيمن، الممثل الدائم لنيوزيلندا، وكامل فريقه على العمل الممتاز الذي قاموا به خلال رئاستهم للمجلس في شهر أيلول/سبتمبر. فقد كان شهرا صعبا للغاية، ليس من منظور اللوجستيات فحسب، ولكن كذلك من منظور التطورات المختلفة التي حدثت.

أشكر وكيل الأمين العام إيرفي لادسوس على عرضه تقرير الأمين العام (S/2016/812). سأشير في ملاحظاتي الموجزة إلى ثلاث نقاط: العملية السياسية؛ والحالة الإنسانية؛ والقيود المفروضة على العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والجهات الفاعلة الإنسانية.

وترحب أوروغواي بمختلف الخطوات إلى الأمام التي ذكرها السيد لادسوس والتي حدثت منذ توقيع ثماني حركات

مختلفة على اتفاق خريطة الطريق في آب/أغسطس الماضي، ومن بينها نداء السودان وحركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل مني مناوي، وغيرها. ويهدف الاتفاق الذي انضم إليه الموقعون الجدد – والذي يسره فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ ووقعت عليه حكومة السودان بالفعل – إلى تمهيد السبيل لوضع حد للنزاع في دارفور وفي المنطقتين وتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة ومعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع. وللأسف، وكما ذكر كذلك السيد لادسوس، لم نحصل على نتائج إيجابية تماما ويساورنا القلق بوجه خاص إزاء غياب جماعات معينة عن طاولة المفاوضات، بما في ذلك، ومؤخرا جدا، جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد الذي لا يزال يرفض أي نوع من الحوار.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، تكرر أوروغواي الإعراب عن قلقها من تشريد أكثر من ٢,٥ مليون شخص، ومما يشجعنا تضمن تقرير الأمين العام إشارة إلى حقيقة تراجع الأعمال العدائية المفتوحة بصورة عامة في دارفور في الأشهر الأخيرة. ووفقا للمعلومات التي قدمها فريق معني بالشؤون الإنسانية تابع للأمم المتحدة، يتردد أن أكثر من ٨٠ ٠٠٠ شخص، ولا سيما من النساء والأطفال، قد شُردوا في دارفور منذ بداية العام، ولا سيما بسبب الاشتباكات التي تدور في منطقة جبل مرة.

ومن المهم للغاية، في ظل هذه الخلفية، أن يمتثل أفراد العملية المختلطة امتثالا كاملا لأحكام ولايتها وأن تتوفر للجهات الإنسانية الفاعلة الظروف اللازمة لتقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين من النزاع. ومن الضروري جدا أن تكفل حكومة السودان من دون تأخير وصول العملية المختلطة والشركاء في مجال المساعدة الإنسانية دون معوقات إلى المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع بهدف الاضطلاع بمهام الرصد والتحقق، فضلا عن تقديم المساعدة الإنسانية.

وعلاوة على ذلك، وفي الوقت الذي نلاحظ فيه حدوث تحسن نسبي في إصدار التأشيرات لأفراد العملية المختلطة وفي إرسال حاويات حصص الإعاشة للقوات، فإننا نكرر التأكيد على أنه يجب على حكومة السودان أن تتخذ تدابير عاجلة – وفقا لالتزاماتها بموجب اتفاق مركز القوات – لإنهاء جميع العقبات البيروقراطية وضمان أن تتوفر للعملية المختلطة الظروف اللازمة للامتثال الكامل لولايتها. وكما أشرنا في مناسبات عديدة فيما يتعلق بالعمليات في المناطق الأخرى، يعلق وفد بلدي أهمية خاصة على مسألة امتثال الدول لالتزاماتها فيما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة في أراضيها.

وفي الختام، أعرب عن امتنان أوروغواي لجميع أفراد العملية المختلطة وللفريق القطري للعمل الإنساني التابع للأمم المتحدة ولشركائه، الذين يواصلون العمل دون كلل، وغالباً في ظروف صعبة، لتحقيق سلام مستدام في دارفور.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): أقدم لكم التهنئة على رئاستكم لمجلس الأمن خلال هذا الشهر، كما أرجو أن أقدم الشكر والتقدير لرئيس مجلس الأمن خلال الشهر المنصرم، ممثل نيوزيلندا، على إدارته الفاعلة لأعمال المجلس خلال الشهر الماضي. وأوجه الشكر أيضا للسيد الأمين العام للأمم المتحدة على هذا التقرير المعروض باسمه على مجلسكم الموقر (S/2016/812)، كما أشكر السيد إرفي لادسوس وكيل الأمين العام على إحاطته الإعلامية التي قدمها الآن.

إن واقع الحال في دارفور خلال الفترة التي يشملها التقرير المعروض عليكم، يشهد على التحسن الكبير الذي طرأ على الأوضاع الأمنية بعد نجاح القوات المسلحة السودانية في دحر الحركات المتمردة، في كل ولايات ومناطق دارفور عدا بعض الجيوب الصغيرة في جبل مرة، وهي منطقة تشكل جزءا من ولاية وسط دارفور، وهذه الولاية نفسها وسط دارفور هي إحدى خمس ولايات تمثل دارفور الكبرى، لكي تلمّوا بجغرافية

المنطقة التي نتحدث عنها الآن، وتتبع الحركة المتمردة للمتمرد عبد الواحد محمد نور، وقد أدى المجهود الكبير الذي بذله ولاة دارفور الخمسة ومن ورائهم الحكومة المركزية في الخرطوم، إلى استتباب الأمن ومنع نشوب الصراعات القبلية، مما كان له أثر كبير في تراجع مستوى الصراعات القبلية، والطابع المحدود للصراعات التي وقعت لدرجة اقتربت من الصفر. ونظرا لتحسن الأوضاع الأمنية، حدثت قفزة مقدرة في أرقام العودة الطوعية للنازحين إلى قراهم الأصلية، حيث أوضحت الإحصاءات التي أجرتها مفوضية العون الإنساني، أن ما يزيد عن ١٥٠ ٠٠٠ نازح قد عادوا إلى قراهم الأصلية عودة كاملة، مستفيدين من توفر الأمن والخدمات الأساسية في قرى العودة الطوعية التي أقامتها دولة قطر الشقيقة، والجامعة العربية في إطار وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، إلى جانب شروع الحكومة السودانية في تنفيذ خطة لمعالجة أوضاع النازحين في المعسكرات، وتوفير متطلبات العودة الطوعية لمن أراد العودة، أو إدماج المعسكرات في المدن ومدها بالخدمات الضرورية لمن أراد البقاء.

لقد احتفلت دارفور في بداية شهر أيلول/سبتمبر الماضي بحضور رئيس الجمهورية، السيد عمر حسن أحمد البشير، ومشاركة حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد أمير قطر، وفخامة الرئيس التشادي إدريس دبي، وفخامة رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى فوستين أرشنج تواديرا، إحتفلت بانتهاء أجل السلطة الإقليمية في دارفور، التي أنشئت بموجب اتفاقية الدوحة للسلام في دارفور في عام ٢٠١١، للإشراف على تنفيذ بنود الاتفاقية التي تم تنفيذها كاملة، وكان آخرها الاستفتاء الإداري الذي حدد نظام الحكم في دارفور، حيث اختار سكان دارفور الإبقاء على النظام الحالي بوجود خمس ولايات، وقد عبرت المشاركة الواسعة لأهل دارفور في هذا الاحتفال عن واقع جديد يعيشونه من حيث الأمن والاستقرار والوعي الكامل بالحقوق والواجبات، وهو ما بدا واضحا خلال مشاركة سكان دارفور في عملية الاستفتاء الإداري وغيرها من الأنشطة التي قامت بها ولاية دارفور في مجال التعمير والبناء، من أجل تغيير الصورة التي ظلت تشوه وجه هذا الجزء العزيز من وطني.

ظلت الحكومة السودانية تسعى بكل السبل، وتبذل وسعها لتحقيق سلام شامل ومستدام يسود بلدنا، ويبعد شبح الحرب والاقتتال عنه، وهو ما مثلته مبادرة الحوار الوطني التي أطلقها رئيس الجمهورية، حيث بدأت أعمال اللجان المتخصصة في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، وأكملت مناقشاتها، وانتهت من وضع وصياغة توصياتها بعد الاتفاق عليها بالإجماع. وينتظر أن يتم تسليمها لرئيس الجمهورية خلال مؤتمر الحوار الوطني في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر الجاري، ولا يزال الباب مفتوحا والدعوة قائمة لكل أبناء الوطن للحاق بركب الحوار، والعمل السلمي ونبذ القتال، وإراقة الدماء لتكتمل خارطة بناء الوطن على أسس التوافق والإجماع، ومن هذا المنطلق، أود دعوة المجتمع الدولي مجددا وعلى رأسه مجلسكم الموقر للضغط على الممانعين بالمشاركة واللحاق بركب الحوار الوطني، ولا تفوتني الإشارة هنا إلى الإنجاز المتمثل في توقيع الرافضين من الحركات المسلحة والقوى السياسية على اتفاق خارطة الطريق، الذي جرى في أديس أبابا برعاية فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، مع استمرار تعنت المتمرد عبد الواحد نور الذي يظل يرفض كل مبادرات ودعوات السلام والتفاوض، متمترسا خلف الدعم الذي تقدمه للأسف بعض الدول، ومن هذا المنبر، فإنني أدعو الذين يوفرون الغطاء والدعم والحماية لعبد الواحد أن يوقفوا هذا الدعم، وأن يضغطوا عليه من أجل إلحاقه بركب السلام في دارفور.

دعوني أجدد التأكيد مرة أخرى على أن الوقت قد حان أكثر من أي وقت مضى للشروع في تنفيذ خطة خروج

العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وتخفيض عدد قوات البعثة في المناطق التي لم تعد بحاجة إلى وجودها، وهي كثيرة في غرب وجنوب وشمال دارفور، كما أجدد التأكيد أن الحكومة السودانية حريصة على إتمام هذا التخفيض بشكل سلس وتدريجي وعبر مراحل، لتنتقل بعده مهام البعثة إلى الفريق القطري للأمم المتحدة لتنفيذ مشاريع إنمائية تعزز الاستقرار والسلام في دارفور.

لقد حفل تقرير الأمين العام (S/2016/812)، بشأن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، المعروض عليكم بالعديد من الإيجابيات بشأن الأوضاع في دارفور، من حيث استتباب الأمن وانحسار الأعمال الإجرامية وأعمال السرقة التي قلّت بصورة كبيرة وملحوظة، واشار التقرير أيضا إلى انخفاض عدد الصراعات القبلية التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فضلا عن انحسار نشاط الحركات المسلحة، وقد أثبت كذلك الجهود التي بذلتها الحكومة السودانية من أجل تحقيق الاستقرار والأمن في دارفور، وأرجو التأكيد بشكل قاطع عزم واستعداد حكومة السودان مواصلة التعاون والتنسيق مع العملية المختلطة بكل مكوناتها، من أجل تمكين البعثة من تحقيق وتنفيذ تفويضها كاملا بما في ذلك استراتيجية الخروج التي نص عليها القرار المنشئ 1769 (2007)، وظل هذا الالتزام قويا منذ نشر العملية المختلطة في عام ٢٠٠٧ وحتى اليوم، وسيظل حتى خروج آخر جندي من قوات البعثة، وأرجو أن أنقل إليكم هنا ما أكدته قيادة العملية المختلطة من أن موضوع التأشيرات لم يعد يمثل مشكلة للبعثة، كما أن الجهود التي بذلتها الجهات السودانية المختصة لمعالجة عمليات التخليص الجمركي لحاويات العملية، أثمرت تسريع الإجراءات في ميناء بورسودان، وتسليم الغالبية العظمى من الحاويات الموجودة فيه.

(تكلم بالإنكليزية)

في الختام، قبل ١٣ عاما، أي في عام ٢٠٠٣، اندلع الصراع في دارفور. واعتبر في ذلك الوقت، أسوأ صراع في العالم. وجرى خلال عام ٢٠٠٤، التوقيع على اتفاق نجامينا، وتبعه اتفاق أبوجا في عام ٢٠٠٦ ولكن دون جدوى. وتعاون المفسدون من داخل وخارج السودان فيما بينهم.

وبفضل الجهود المشتركة التي بذلتها حكومة السودان، والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، جرى خلال عام ٢٠١١، إبرام اتفاق الدوحة وتنفيذه في نهاية المطاف إلى غاية شهر أيلول/سبتمبر من هذا العام، عندما احتفلنا رسميا بنهاية الصراع. وقال الأمين العام خلال لقائه بوزير خارجية السودان الأسبوع الماضي، بشكل مدروس وجدي، بأننا قد مررنا معا بمراحل صعبة، وقطعنا شوطا طويلا. لقد كانت صور الحرب في دارفور في كل مكان، ونحن نتحدث الآن عن إعادة الإعمار والتنمية واستراتيجية الخروج. لقد حان الوقت لعدم السماح للمفسدين مهما كانت الأقنعة التي يستترون وراءها، بإطالة أمد الصراع في السودان وزعزعة استقرار البلد. إنهم لن يتزحزحوا عن موقفهم، لكننا مع مجلس الأمن الآن أكثر ثقة من أنه لن يتم السماح بحدوث ذلك.

الرئيس (تكلم بالروسية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.